

البيان الختامي للدورة العاشرة للمكتب التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات عمان في 24 و25 يوليو 2019

إنّ المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات المجتمع في دورته العاشرة بعمّان يومي 24 و25 يوليو وبعد تدارسه للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي في المنطقة العربية خلال الأشهر الأخيرة فإنه يسجل:

أ- تراجعاً خطيراً للوضع الاجتماعي في المنطقة العربية خلال الأشهر القليلة الماضية يتمثل في ارتفاع استثنائي للمواد الأساسية الاستهلاكية الضرورية مما أدى إلى تدني متسارع للقدرة الشرائية لمختلف الفئات الاجتماعية بداية من الطبقات الفقيرة بفعل ارتفاع نسبة الفساد والتضخم المالي السريع وامتداد شبكات الاحتكار والمضاربة وفي غياب أجهزة الرقابة الإدارية على الأسواق بالإضافة إلى تدني قيمة العملات الوطنية وانعكاسات ذلك على المواد والسلع الصناعية وارتفاع كلفة الإنتاج.

ب: تواصل ضعف الاستثمار الداخلي والخارجي المباشر وغير المباشر في القطاعات الاقتصادية ذات القدرة التوظيفية الكبرى واتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم مما يضاعف نسبة البطالة والهجرة بكافة أشكالها خاصة بين صفوف أصحاب الكفاءات.

ت: اتباع أغلب الحكومات العربية سياسات اجتماعية لا تتلاءم مع تزايد الاحتياجات سواء كان ذلك في مجال التعليم أو الصحة أو النقل العمومي وفي غياب تامّ لمنهج الحوار بمشاركة الأطراف الاجتماعية.

ث: اختلال موازنات أغلب صناديق الحماية الاجتماعية بسبب سوء التصرف والفساد وضعف الشفافية والحوكمة وفي غياب سياسة جبائية تضمن العدالة الاجتماعية.

ج: غياب الديمقراطية وانعدام الاستقرار السياسي وتزايد المخاطر الأمنية التي أفقدت الأسواق العربية لجاذبيتها للاستثمارات في القطاع الخاص بسبب الحروب والنزاعات المسلحة داخل المنطقة العربية وإنفاق نسب هامة من موازنتها السنوية للتسلح والانخراط في النزاعات المسلحة التي تشهدها المنطقة على حساب الاستحقاقات التنموية.

ح: اعتماد أغلب البلدان العربية المصدرة للطاقة على الاستثمار خارج المنطقة العربية والاعتماد على الاقتصاد الريعي وعلى المضاربات في الأسواق المالية العالمية على حساب الاستثمار الإنتاجي ذي القدرة التوظيفية العالية.

خ: توسع رقعة الفساد وسوء التصرف داخل دواليب الدولة وفي الحياة السياسية بالإضافة إلى ظاهرة تحكّم قوى المال وتأثيره المباشر على القرار السياسي.

د: تفاقم مديونية أغلب البلدان العربية بسبب ارتهاؤها لإملاءات المؤسسات المالية الدولية في غياب سياسات إصلاحية حقيقية وخطط عملية لمقاومة الفساد وترسيخ الحوكمة.
واعتبارا لكل ذلك، فإن المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات:

✓ يعتبر أن المدخل الحقيقي لمعالجة هذه القضايا ورفع هذه التحديات، يتمثل في احترام الحريات العامة والفردية وخاصة الحقوق النقابية المنصوص عليها في الاتفاقيتين الدوليتين عدد 87 و98 واحترام حرية التعبير والرأي والتظاهر السلمي.

✓ يدعو الحكومات العربية إلى احترام فعلي للحق النقابي والتعجيل بالمصادقة وتفعيل اتفاقيات العمل الدولية الأساسية واحترام تطبيقها وفي مقدمتها تلك المتعلقة بحرية التنظيم النقابي والحق في المفاوضة الجماعية.

✓ يهئ النقابات العربية المنضوية تحت لواء الاتحاد العربي للنقابات على الدور الطلائعي الذي تلعبه في كل دول المنطقة من أجل التحرر والانعقاد والديمقراطية، كما تشيد بالدور الكبير الذي لعبته النساء النقابيات وفي المجتمع المدني الديمقراطي وتحيي انخراطهن في الحركات من أجل التغيير في كل من فلسطين والسودان والجزائر.

✓ يدعو المنظمات النقابية، إلى تكثيف نضالاتها من أجل مواجهة السياسات العمومية التي لا تلبى حاجيات شعوبها، والدعوة إلى تبني إصلاحات تفضي إلى انتهاج شفافية التصرف في المال العام والتوزيع العادل للثروة.

✓ يعتبر أن إيقاف نزيف التداين الخارجي، يستوجب انتهاج سياسات شفافة وحوكمة رشيدة في التصرف في المالية العمومية وانتهاج خطط إصلاح فعالة وعادلة يتم وضعها ومتابعتها بصفة تشاركية بين أطراف الإنتاج.

✓ يدعو الحكومات العربية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي والانخراط في المفاوضة الجماعية ثلاثية الأطراف لمراجعات السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

✓ الدعوة لشراكة فعلية في وضع السياسات الخاصة بحماية البيئة والتغيرات المناخية والتحديات التي تطرحها خاصة على سوق العمل والهجرة.

✓ يعتبر اعتماد التفاوض في إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية بما فيها الضمان الاجتماعي والإقرار بحق الأطراف الاجتماعية في المشاركة في وضع سياسات تضمن حق العمال في تغطية اجتماعية متكاملة وصحية فعالة ومستدامة، ولوضع وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي لفائدة كل الفئات الضعيفة لضمان حقها في للخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية في إطار حوار اجتماعي جدي.

✓ ضرورة تبني سياسات تدريب تقني تتلاءم مع التغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل بفعل تطور التكنولوجيات الحديثة وتتلءم مع تغير أنماط الإنتاج والتسويق والاستثمار.

✓ العمل على حل كل النزاعات المسلحة الراهنة بالطرق السلمية ووقف كل النزاعات المسلحة المدمرة، وتسخير موازنات التسليح لفائدة التنمية.

أما عن الوضع النقابي والعمالي، فإن أعضاء المكتب التنفيذي:

ذ: يندبهن إلى الانتهاكات الملحوظة للحقوق والحريات النقابية في أغلب البلدان العربية وإلى المبادرات التشريعية الخطيرة على الحقوق الأساسية للعمال وعلى العمل النقابي الحر والمستقل. ر: يعتبرون أن اعلان اتفاقية وتوصية جديدتين لمكافحة العنف والتحرش في مواقع العمل مكسبا جديدا يضاف إلى سجل العمل النقابي الحر والمستقل ويدعون كافة المنظمات الأعضاء إلى العمل على المصادقة عليها وتفعيلها حال اعتمادها.

س: يدعون الحكومة المغربية إلى سحب مشروع القانون التنظيمي للإضراب لتعارضه التام مع الحق الدستوري في الإضراب ومع جميع المواثيق الدولية كما يدعون إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي لتقييده الواضح للعمل النقابي الحر وإيقاف المتابعات ضد المسؤولين النقابيين. ش: واعتبارا بأن حقوق العمال لا تتجزأ، فإن المنظمات النقابية الأعضاء مدعوة إلى تكثيف جهودها من أجل حماية العمال المهاجرين من مختلف الانتهاكات التي تطالهم والعمل على مساواة حقوقهم مع كافة عمال البلد.

ق: يؤكدون وقوفهم الحازم إلى جانب الحركة النقابية الموريتانية في نضالها من أجل الحق والعدل ويعبرون عن مساندتهم المطلقة لحرية العمل النقابي في موريتانيا ويدعون إلى احترام الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد.

ص: يعبرون عن تمسكهم بالاتحاد العربي للنقابات كفضاء للعمل النقابي العربي الحر والمستقل وعن اشادتهم بأداء السكريتارية التنفيذية والعمل الذي تقوم به من أجل دعم النقابات العربية في نضالاتها من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة كما يعبرون عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الاتحاد العربي خاصة في مجالات التعاون الدولي ودعم الشباب والمرأة والتدريب والإعلام، كما يدعون كافة المنظمات الأعضاء إلى معاضدة جهوده والمساهمة الإيجابية في دعمه في إطار احترام دستوره.

أما عن الوضع السياسي والأمني في المنطقة العربية فإن أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات:

ض: يشيدون بتمسك الشعوب العربية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي بناء دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس ويدينون مبادرات التطبيع العنصرية لبعض الحكومات العربية مع الاحتلال الإسرائيلي على أراض عربية كما يدينون المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر المنامة المنعقد مؤخرا للتسويق لما يسمى بصفقة القرن والمدانة من كافة المنظمات النقابية العربية ويجددون عهدهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الوطنية والدولية.

ر: يشيدون بالحراك الشعبي الجزائري التاريخي وتمسك الشعب الجزائري بحقه تأسيس نظام سياسي ضامن للحقوق والحريات العامة والفردية ومطالبته بتأسيس فضاء مغاربي ديمقراطي بدءا بفتح الحدود الجزائرية المغربية، كما يعبرون عن فخرهم للدور الكبير الذي لعبته النقابات المستقلة في الجزائر في تعبئة العمال وفي الحفاظ على سلمية الاحتجاجات ويطالبون الحكومة الجزائرية باحترام قرارات لجنة المعايير التابعة لمنظمة العمل الدولية.

ز: يعبرون عن إدانتهم للصمت الدولي أمام الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب اليمني بفعل الحرب المتواصلة وإلى التدخلات المكشوفة في شؤون الشعب الليبي من أجل إذكاء نار الحرب فيها للسيطرة فيما بعد على ثرواتها ومقدراتها.

ف: واعتبارا لتعدد النزاعات المسلحة في المنطقة العربية والدمار الذي سببته على البنية التحتية وحركات الهجرة واللجوء وتفاقم الأوبئة والأمراض فإن الاتحاد العربي للنقابات يقترح إطلاق حملة دولية من أجل السلام في المنطقة العربية وإعادة إعمار المناطق المنكوبة. عاشت الحركة النقابية العربية، حرة، ديمقراطية ومستقلة ومناضلة.

الاتحاد العام التونسي للشغل

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

الاتحاد العام لنقابات عمال العراق

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المغربي للشغل

الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

الكونفدرالية العامة المستقلة لعمال الجزائر

اتحاد العمال الموريتانيين

اتحاد عمال مصر الديمقراطي

الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا

الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا

الاتحاد الدولي للنقابات

الكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية